

تمالى بتصحيح هذه المجموعة ، وبوضع هذه الفواصل في كل صفحة منها ، في الطبعة الاولى ، واختار لها المطبعة الاميرية بيولاق زيادة في الاعتناء

فلما نفذت هذه الطبعة من هذه المجموعة أعيد طبعها بمد هذا في مطبعة السمادة الموجودة بجوار محافظة القاهرة ، ولكن الطبعة الجديدة لم تكن جيدة التصحيح كالطبعة الاولى ، فوقع بعض تحريعات فيها وسى وضع الفواصل الآفقية بين شروحيها وحواشيها في بعض صفحاتها ، وكان هذا سببا في التحريف الذي وقع في كتاب الايضاح ، وفيما لمن هذه القصة الظرفية التي يتبنى فيها استاذ جامعي ذلك التحريف ، فقد قررت دار العلوم وكلية الآداب وكلية اللغة العربية دراسة كتاب الايضاح في علم البلاغة ، فرأى حضرة محمد صبيح أفندي أن يقوم بطبعه منفصلا عن تلك المجموعة ، لأن تلك المعاهد تريد دراسته وحده ، وتريد أن تبعد طلابها عن شروح التلخيص وحواشيه ، ليتخلصوا في دراستهم العالية للبلاغة عن محاكاتها اللفظية ، ويتربى فيهم شيء من الذوق والنقد البلاغى يملو على هذه المحاكات ، وهذا الوراق الفاضل من أشهر المشتغلين بنشر الكتب في مصر لكنه يتساهل أحيانا فيختار لتصحيح ما ينشره من غير ذوى الدواية في التصحيح . فلما قام بطبع كتاب الايضاح اعتمد مصححه على النسخة الموجودة بأعلى هامش تلك المجموعة في طبعة مطبعة السمادة ، فلم يرجع في ذلك إلى نسخة خطية من الايضاح ، ولم يرجع إلى الطبعة الأولى لتلك المجموعة ، فلما وصل إلى آخر الكلام على وصف السند اليه من الايضاح لم يجد فاصلا أفقيا بين الايضاح وحاشية الدسوق ، وكان ما تحت الايضاح من هذه الحاشية في تلك الصفحة تنمة لتلمية في الصفحة السابقة على شرح السند فأضافها ذلك المصحح إلى كتاب الايضاح ، مع أن سياقه ينبوعها ومع أنهم اتصل بكلام في شرح السند ، فلا تكون إلا من الحاشية الموضوع عليه ، وقد تمت هذه الطبعة من الايضاح سنة ١٣٤٢ هـ - ١٩٢٣ م ، وتناولها الطلاب والمدرسون فأثار هذا التحريف من المشاكل بينهم ما أثار ، حتى إنى رأيت واحدا منهم يرجع إلى نسخة خطية من الايضاح في دار الكتب الملكية فلا يجد فيها هذه الزيادة الموجودة في الايضاح المطبوع ، فيضع

أستاذ جامعي

بنفى تحريف وراق

الاستاذ عبد المتعال الصعیدی

كان الشيخ فرج الله زكى الكردى طالب علم بالأزهر ، وقد بدا له أن يجمع إلى هذا الاشتغال بطبع الكتب الأزهرية ونشرها فابتدع في ذلك بدءة جديدة : أن يجمع في نسخة واحدة عددا من الشروح والحواشى الموضوع على المتن الأزهرى ، ليسهل على الأزهرين الإلمام بجميع المحاكات اللفظية في تلك الشروح والحواشى ، ويزيدوا في هذا على من سبقهم في عصر المطبعة وانتشار الكتب ، وسهولة اقتنائها على طلاب العلم

وقد بدا له في سنة ١٣١٧ هـ - ١٨٩٩ م أن يفعل هذا في متن التلخيص ، فجمع في نسخة واحدة عددا من شروحيه وحواشيه ، وهو الذى يعرف في البيئة الأزهرية بشروح التلخيص فوضع في صلبها شرح المختصر على متن التلخيص للسند التفاضلى ، ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب ، وعروس الافراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي ، وهى على هذا الترتيب في الصلب ، ثم وضع بالمهامش الايضاح لتلخيص المفتاح ، وهو لصاحب متن التلخيص ، وقد جملة في أعلى الهامش ووضع حاشية الدسوق على شرح السند التفاضلى في أسفله ، وقد ميز بين هذه الشروح والحواشى بفواصل أفقية ، وعنى رحمه

ضمفاء ومن الحديث الماد أن نطيل في إطاره والثناء على مكانته ، ولسكننا لانسى على أى حال أنه كان كثير التقليد لفحول النابغين . وآمل أن أوفق - أو يوفق غيرى - إلى ايضاح التقليد والتجديد والتجديد في الشعر الحديث من لدن البارودى إلى وقتنا الحاضر ، لتدرك ما أصابه من القوة ، وما بعد به عن النابة المرجوة . والله وعده المستول أن يأخذ بيد الشعر إلى أقوم طريق .

أحمد أبو بكر إبراهيم

(واد مدنى)

الدرس الأول بمحتوب

انتقل القصة من هذه الطرافة إلى طرافة أعجب منها ، وبملم من
بقى من زمننا القديم كيف يكون الاصرار على الخطأ في هذا الزمن
الجديد .

فكان نسيان وقوع ذلك التحريف في طبعة صبيح القديمة
فرصة سانحة لذلك الاستاذ ، ولا يصح أن يترك انتهازاها وهو
مدرس في كلية ، فطلب منى أن أطلع على تلك الزيادة فيها في
ذلك الموضع ، وإن كان قد جعله في باب التعريف باللام لا في
باب الوصف ، ولكنه يعرف أن طبعة صبيح ليست حجة في ذلك
ولا سيما بعد رجوعه عنه في طبعة الجديدة ، فلا بد أن يضيف
إلى ذلك نسخة خطية للإيضاح في دار الكتب الملكية ، ومن
غير أن يبين رقمها ، وهو بمن معنى بتعيين أرقام المراجع ، لأنه
يعرف غفلة الناس في هذا الزمن ، وسرعة تصديقهم لكل دعوى
حتى صار العلم ينشأ غريبا ذليلا لا يجد من يفار عليه ، أو يهمله
تحقيق مثل هذا فيه ، ولكن كان على الاستاذ أن يعرف مع هذا
أنه لا يزال في الناس من لم يصل في الغفلة إلى ذلك الحد . ومن
يبحث الشك في نفسه عدم تعيين رقم تلك النسخة الخطية للإيضاح
في دار الكتب الملكية ، إذا لم يأخذ منه يوقن أنه لا يوجد فيها
تلك النسخة .

وقد رجعت فعلا إلى نسخ الإيضاح الخطية بدار الكتب
الملكية ، فلم أجد فيها ذلك التحريف الذى ادعى وجوده فيها
ذلك الاستاذ ، ولا يمكن أن توجد نسخة خطية للإيضاح فيها
ذلك التحريف ، لأن مصدره معروف وهو طبعة صبيح القديمة ،
وبب وقوعه فيها معروف وهو عدم وجود ذلك الفاصل بين
الإيضاح وحاشية الدسوق في نسخة مطبعة السمادة من شروح
التلخيص .

ولينظر بعد هذا صديق الاستاذ عباس خضر في كتابه —
دراسة كتاب في البلاغة — فسيجد بين ما فيه من مباحكات
لفظية كنت مضطرا اليها كثيرا من مثل تلك القصة الطريفة
وسيجد فيه عجالات الدعايات العلمية البريئة ، كما يجد أن معركة
القرى لا تخلو من فوائد ، أفلها حل بعض الناس على التدقيق
في التأليف وتصحيح الكتب وإن كان لها مضاربين الطلاب من
جهة ما وقع فيها من الاسفاف ، ولو كنت متصلا بالرسالة في

عليها تمليقا بخطه مرجحا فيه أن الزيادة التي في طبعة محمد صبيح
أفندى من حاشية الدسوق .

ولما كانت ١٣٥٣ هـ - ١٩٣٥ م قمت بوضع شرح على
الإيضاح ، وكان بين يدي من نسخة طبعة الكردى الأولى في
أعلى هامش مجزئته ، وطبعة صبيح أفندى ، فلما وصلت إلى
التحريف علمت أمره ، وحذفته من الإيضاح في شرحي عليه ،
وتوالى طبعة ثلاث مرات وأنا أ حذف منه هذه الزيادة في ذلك
الموضع ، وقد أعاد صبيح أفندى طباع الإيضاح بعد أن نفذت
طبعته الأولى ، فاعتمد على نسختي ، وحذف منه تلك الزيادة في
موضعها ، إلى تحريفات كثيرة كانت في طبعة الأولى .

وأخيرا قام بعض مدرسى كلية اللغة العربية في هذا العام
بوضع شرح على الإيضاح ، فلما وصل إلى ذلك الموضع منه وقع
أيضا في ذلك التحريف ، وهنا موضع الطرافة في هذه القصة ،
لأن صاحب هذا التحريف وهو صبيح أفندى رجل وراق ، ولا
وليس مدرسا في كلية ، فلم ير شيئا في أن يقع في ذلك الخطأ ، ولا
في أن يرجع عنه بسهولة ، فيصححه في طبعة الجديدة ، أما قلة
في ذلك التحريف فأستاذ مدرس في كلية ، لا في معهد ابتدائي
أو ثانوي ، فلا يصح أن يسجل على نفسه مثل ذلك الخطأ ،
ولا يصح أن يرجع عنه بسهولة التي رجع بها ذلك الوراق ، بل
يجب أن يتبناه لنفسه ، وأن يدافع عنه بما يليق بأستاذ جامعي .
والحقيقة أنى استكثرت في أول الأمر مثل هذا على ذلك
الأستاذ ، واعتراى الشك في خلو نسختي من هذه الزيادة التي
تبلغ نحو سبعة أسطر ، وكنت قد نسيت بطول الزمن وقوع
ذلك في طبعة صبيح أفندى القديمة ، فأعدت بحث ذلك من
التاحية العلمية ، فوجدت سياق حاشية الدسوق يحتم أنها منها .
ولم اكتف بهذا بل أخذت أبحث في نسخة أخرى من شروح
التلخيص غير نسختي ، فوجدت تلك النسخة التي لم تضع فاصلا
في ذلك الموضع بين الإيضاح وحاشية الدسوق بمكتبة كلية اللغة
العربية ، ووجدت بعض من طالها قام بوضع ذلك الفاصل في
موضع ، فعملت من أين وقع ذلك الاستاذ في ذلك التحريف ،
ونبهت على ذلك في كتابي — دراسة كتاب في البلاغة —
ولكن قاننى أن أرجع أيضا إلى طبعة صبيح أفندى القديمة ،